



الرقم : 17/1/2/ 27
التاريخ : ٢٢ / ذي القعدة / ١٤٤٣ هـ
الموافق : ٢١ / يونيو / ٢٠٢٢ م
اليوم : الثلاثاء

الأمانة العامة
دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء

محضر تقرير للجلسة ١٧/١/ ٢/ ٢٧

عقد مجلس النواب جلسته الاعتيادية السابعة والعشرين من الفترة الثانية للدورة الأولى من دور الانعقاد السنوي السابع عشر الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٢ / ذي القعدة / ١٤٤٣ هـ الموافق ٢١ / يونيو / ٢٠٢٢ م

نائب رئيس المجلس

برئاسة الأخ / عبد الرحمن حسين الجماعي

وحضر الجلسة من الجانب الحكومي :

الدكتور / علي عبد الله أبو حليقة وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى

وبعد أن افتتح الأخ / الرئيس الجلسة بـ (بسم الله الرحمن الرحيم .. ثم باسم الشعب) .. استمع المجلس الى المحضر التقريري للجلسة الماضية وصادق عليه ..

ثم استمع المجلس من الأخ / وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى الدكتور علي أبو حليقة إلى الرسائل التالية بشأن :

١- مستوى تنفيذ وزارتي الداخلية والشؤون القانونية لمصفوفة الردود على التوصيات المنبثقة عن الاجتماع المشترك الدستوري لمجلسي النواب والشورى والذي جاء تلبية لدعوة فخامة رئيس المجلس السياسي الأعلى وذلك بنا على مذكرة رئيس مجلس الوزراء رقم (رو/٢٦/١٦٦) وتاريخ ١٩/٩/١٤٤٢ هـ الموافق ١/٢/٢٠٢١ م وكذا مذكرة الاخ / مدير مكتب رئاسة الجمهورية رقم (١٥٨/ت/١) وتاريخ ١٣/١/٢٠٢١ م وافر المجلس إحالتها إلى اللجنة المختصة.

٢- مشروع قانون رقم () لسنة ٢٠٢٢ م بشأن منع المعاملات الربوية والتي قضت توجيهات الاخ / رئيس المجلس السياسي الأعلى بسرعة ارساله إلى المجلس وذلك بناء على مذكرة مدير مكتب رئاسة الجمهورية رقم (٢٠٦٣ / م) وتاريخ ٢١/١١/١٤٤٣ هـ الموافق ٢٠/٦/٢٠٢٢ م وكذا مذكرة رئيس مجلس الوزراء وأقر المجلس حضور الوزير المختص لتقديم مشروع القانون إلى المجلس .

٣- مشروع قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني المقدم من الأخ / وزير الشؤون القانونية ووزير الدولة للشؤون مجلسي النواب والشورى وأقر المجلس حضور الوزير المختص لتقديم مشروع القانون .

كما استمع المجلس إلى تقرير نائب رئيس المجلس للشؤون التشريعية والرقابية لمتابعة الأمانة العامة واللجنة المالية بشأن الحسابات الختامية للمجلس للأعوام (٢٠١٨، ٢٠١٧، ٢٠١٩، ٢٠٢٠م) . وأقر التوصية رقم (١) وهي كما يلي :

١- الالتزام بإعداد ميزانية شفافة تلبية متطلبات المجلس وتقديم الحسابات الختامية في الموعد المحدد قانوناً مرفقاً بها جميع الوثائق المؤكدة لما ورد بها ووفقاً للنظام المحاسبي الموحد .
وإعادة الحسابات الختامية إلى لجنة الشؤون المالية لإعادة دراستها في ضوء ملاحظات الإخوة أعضاء المجلس وتكليف الامانة العامة تزويد اللجنة بالوثائق والمستندات المطلوبة وتستعين اللجنة بمحاسب قانوني نظراً لتراكم الحسابات الختامية للسنوات الماضية .

بعد ذلك اقر المجلس إدراج تقرير لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين بشأن نشاط المعهد الدبلوماسي ونتائج زيارتها الميدانية للمعهد في يوم الاثنين ٣٠ / مايو / ٢٠٢٢ م .

وقد انتهت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ظهراً ،،
والله الموفق ،،

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء